

العرض والطلب على البترول في السوق الدولية
دراسة حالة: إشارة إلى الجزائر ومنظمة الأوبك 2014-2000

د. بوضراف الجيلالي

أستاذ محاضر ب

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

د. بن زيدان حاج

أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-

ملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى تقديم قراءة عامة حول أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج البترولي والسوق التي تتم فيه المعاملات الخاصة به، وتعتبر الجزائر طرفا في هذه المعادلة الاقتصادية والتجارية. الأسلوب المعتمد في الدراسة هو تاريخي وتحليلي بغرض تبيان بعض النقاط المهمة والمرتبطة بالاقتصاد الجزائري مع الإشارة لبعض الدول الناشطة في السوق البترولية دون إغفال لباقي الدول العالم. من أهم النتائج، نجد لمنتوج البترول أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي الوطني والدولي من منطقي العرض والطلب والمتغيرات المؤثرة فيهما والتي لم تر لها يوما استقرارا بل تنوعا وتطورا.

Abstract :

This study aim is to provide a general reading about the most important factors affecting oil production and its market. Algeria is an essential element of the economic and trade equation. We adopt a historical, analytical and some statistical analysis of this paper to show some important points of Algerian economy and some activate countries in this market.

The results show that crude oil is important at the level of the national economy and international from supply and demand point. These variables have not seen a stable state but diversification and sophistication.

Jel code: D4, F02, L11, O11, Q4.

1- مقدمة:

عرف موضوع تقلبات أسعار البترول على مدى دورات اقتصادية تنوعا سعريا ملحوظا على مستوى الاقتصاد الجزائري وفي السوق الدولية. نتج عن هذا حركية دائمة في السوق البترولية على المدى المتوسط والطويل مما كان له أثرا على النمو الاقتصادي العالمي وكذا الوطني. في سياق هذا العمل تم دراسة الموضوع للأهمية البالغة لإنتاج البترول وتلك الثقافة المحتمة في الاعتماد عليه دون المنتجات الأخرى التي لم ترق السياسات الاقتصادية والإنتاجية والصناعية على مدى مخططات عدة في تغيير البوصلة الإنتاجية إلى التنوع المناسب والعقلاني لما لوحظ بأن البترول هو منتج إلى جانب منتجات أخرى، أو وحيد حسب ممتلكات الدولة الإنتاجية وثقافتها الاقتصادية.

وتعددت المتغيرات التي صنعت من السوق البترولية ملاذا تجاريا للعديد من البلدان والسماسرة والبورصات في حين رأت فيها دولا أخرى عقبة اقتصادية تكبح نموها. هذا الحاصل هو لطرفي المعادلة المتمثلين في الطلب والعرض. وفي أي وضع، نجد أن العارض أو الطالب على هذه السلعة له من الرؤى ما يتجه نحو الإيجابية والأخرى نحو السلبية في ارتفاع أسعاره أو انخفاضها. وبالتالي تكون هناك قراءات ومشاورات على عدة مستويات لتحليل حقيقية العرض والطلب على البترول وما هي العناصر المؤثرة في هذه السلعة. كما يعتبر البترول من أعلى الطاقات جودة ومصدرا لخدمة التنمية الاقتصادية (Cooper ;2000)، (Xiong & al ; 2009). أشارت بحوث وتقارير بأن البترول ما زال السلعة الأكثر استخراجا واستخداما في تحريك الاقتصادات الوطنية سواء المنتجة أو المستهلكة حيث تغطي دول الأوبك ما يقارب 81% من الاحتياجات المكتشفة و 34% من الإنتاج العالمي. فلمنظمة الأوبك قرارات مؤثرة وحاسمة بحسب المعطيات الحاصلة في السوق البترولية. وقد أكد هذا عدة باحثين من بينهم (Kaufmann & Vilman ; 2003)، (Zhay & Vei ; 2010).

2- العرض والطلب من المنظور الاقتصادي:

"مفهوم السوق لا يرتبط بمكان معين، ففي كثير من الأحيان نسمع عن أسواق لا يتوفر فيها وجود مكان مادي محدد كأسواق النفط، أسواق الذهب العالمية، أسواق العملات العالمية وهكذا. وفي الوقت نفسه، فإن كثير من هذه الأسواق لا يتطلب أن يتقابل فيها كل من البائع (المنتج) والمشتري (المستهلك) بشكل مباشر لإتمام

عملية بيع وشراء السلعة (كشراء سلعة معينة عن طريق الإنترنت)¹. تتكون السوق من الطلب والعرض وهذا ما أفترته وتعارفت عليه القوانين الاقتصادية. ومن ما جاء في جميع الكتابات حول موضوع عناصر السوق، لكليهما محددات.

1-2: محددات العرض:

وبإجماع كافة الاقتصاديين وكافة المتخصصين في الميادين المنتجة أن للطلب عوامل هي:

- السعر (سلعة السلعة، أسعار السلع الأخرى، السلع البديلة، السلع المكملة، ..
- المستهلك (التوقع والذوق...)
- المشتري
- الدخل
- المنافسة
- التكنولوجيا والإعلام
- عدد السكان
- هدف المؤسسة
- التوقعات.

باستخدام المعادلات الرياضية يمكن كتابة دالة العرض بالنسبة للسلعة X كالآتي:

$$S_x = f(O, P_x, P_A, T, E, Z) -$$

هذه المعادلة تعني أن عرض السوق بالنسبة للسلعة X (S_x) دالة في أو تعتمد على هدف المنشأة (O)

وسعر السلعة X (P_x) وأسعار السلع الأخرى (P_B) وأسعار عناصر الإنتاج (P_f) وحالة التكنولوجيا (T) والتوقعات (E) والأحوال المناخية (Z)².

يكون العرض عنصراً أساسياً في معادلة التسعير السلعي وإذا تعلق الأمر بالمنتج الريعي كما هو الحال في موضوع البترول فإن الارتباط جد كبير ويؤثر مباشرة، حيث هناك تناسب عكسي بين ارتفاع العرض البترولي

¹ محمد العمر، السوق: الطلب والعرض، الموقع الإلكتروني: www.cba.edu.kw/reyadh/104/supply_demand.coc، تاريخ الاطلاع:

2015/02/01، ص 01.

² علي جانقي و محمد الجاك أحمد، مبادئ الاقتصاد، www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع: 2015/02/05، ص 46.

وسعره. الحالة الخاصة بالنسبة للبترول فانه عند التحدث عن عرضه، نجد في بعض الأحيان يرتبط الاحتياطي البترولي بالعرض في إطار التحوط من الطلب المتزايد وغير المتوقع في الوقت نفسه. ترتبط مرونة العرض بزمان استغلال ما تم اكتشافه من احتياطي بترول وتتنسم بالمرونة على المدى القصير والمتوسط نظرا لاحتمال تقلب العرض وتؤول إلى الصفر لما تطول المدة لسبب ما تتناوله البحوث حول الذروة البترولية¹ وحالة التراجع المؤكد للعرض وخاصة لما تبلغ الآبار حدودها القصوى لإمكانية الإنتاج.

2-2: محددات الطلب:

يعرف الطلب على منتج (سلعة أو خدمة) على أنه الكمية من المنتج التي يرغب المستهلكون في شرائها ولهم المقدرة شرائه بالسعر السائد في السوق المتاحة خلال فترة زمنية محددة. يقسم الطلب إلى طلب فردي وطلب السوق وطلب كلي. تشير الأبحاث والتقارير إلى مجموعة متغيرات تؤثر في الطلب وهي:

- عناصر الإنتاج وأسعارها
- البائع
- المنافسة
- التكنولوجيا والإعلام
- الضرائب والرسوم والإعانات الحكومية (الدعم)
- العوامل الطبيعية والمناخية
- القوانين واللوائح.

" العلاقة بين الطلب والعوامل المؤثرة فيه يمكن كتابتها في شكل دالة وذلك على النحو المبين أدناه:

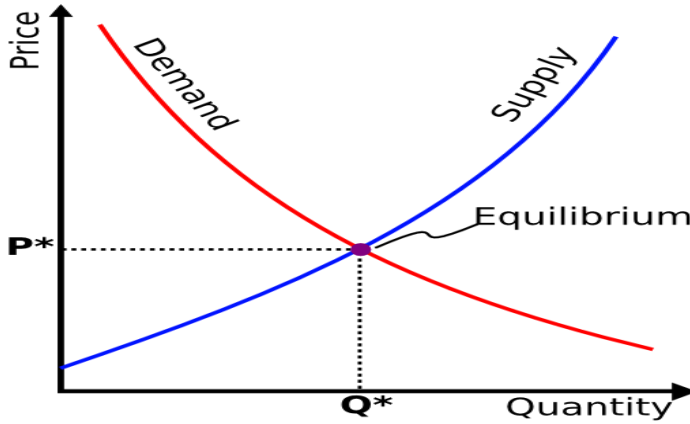
$$Q_d = f(P, P_R, Y, T, E, A, N, Z)$$

حيث Q_d تشير للكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة، P سعر السلعة نفسها، P أسعار السلع البديلة أو المكملة، Y دخل المستهلك، T ذوق المستهلك، E توقعات المستهلكين لتغيرات الأسعار في المستقبل، A

¹الذروة البترولية: هي قمة انتاج البترول أي أعلى واقصى معدل انتاج في العالم وقد تختص بها بئر معينة. كما ياحق بها اسم العالم هوبرت فيقال نظرية قمة هوبرت. هنا يبلغ الانتاج أقصاه ويبدأ في التراجع والانخفاض.

الإنفاق على الدعاية والإعلان، N عدد المستهلكين، Z العوامل الخاصة¹. عموما يشار بيانيا للعرض والطلب كالتالي:

الشكل رقم 01: بيان دالة العرض والطلب اقتصاديا



Source: <https://zahablog.wordpress.com>, Consulté le 05/02/2015

كما أن للطلب والعرض مرونتان² (مرونة الطلب السعرية، مرونة الطلب الدخلية، مرونة العرض السعرية). في موضوع الطلب على البترول فإنه ينظر إلى هذه السلعة من واقع الحاجة إليها كما ونوعا ولهذا تشير الكثير من التقارير والإحصاءات تلك الاختلافات في قيم الطلب على أنواع البترول الخام ومشتقاته الموجودة عالميا والمقدرة تقريبا بـ 28 نوع، وبهذا تختلف أسعارها. يرتبط التغير في الطلب على البترول ارتباطا وثيقا بذلك التغير الحاصل في الطلب على المشتقات البترولية. فيما يخص مرونة الطلب على البترول " في المدى القصير هي شبه معدومة،

1- يعقوب علي جانقي ومحمد الجالك أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² مرونة الطلب (E_D): وهي قياس متوسط النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لمتوسط النسبة المئوية للتغير في السعر ويتم التعبير عن هذه النسبة بعدد موجب بحت. ويقال أن الطلب مرنا، أو حدى المرونة أو غير مرنا، إذا كانت $E_D > 1$ و $E_D = 1$ أو $E_D < 1$ على الترتيب. أما مرونة العرض (E_S): وهي قياس متوسط النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة من سلعة ما نتيجة لمتوسط النسبة المئوية للتغير في السعر، ويتم التعبير عن هذه النسبة بعدد موجب بحت. ويقال أن العرض مرنا، أو حدى المرونة أو غير مرنا، إذا كانت $E_S > 1$ و $E_S = 1$ أو $E_S < 1$ على الترتيب.

لأن الزيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة الى تقليص الطلب في المدى القصير....، أما في حالة انخفاض السعر فان المستهلك يحاول زيادة طلبه على البترول"¹.

لما تنحصر الدراسة حول السلع الأولية كالبترول فان العديد من الأكاديميين يؤكدون العلاقة بين تقلب أسعار البترول وأسعار المواد الأولية الأخرى مؤثرة بدورها على دالة الطلب والعرض البترولية مثل ما جاء في دراسات لـ (Torrence & Compol; 1998)، (Baffer; 2007)، (Ji & Fan; 2012)، (Lepen & Sevi; 2010)، (Sari & al; 2010)، (Zhang & Wei; 2010). أعطيت اهتمامات كبيرة لموضوع الديناميكية الحاصلة في السوق البترولية ونظرت في الطرق الكفيلة بمعالجة الموضوع ومن أهم هؤلاء الأكاديميين نجد (Lan & Weng; 1995)، (Torrence & Webster; 1999)، (Torrence & Compo; 1998)، (Cifarelli & Paladino; 2009)، (Tonn & al; 2010)، (Kaufmann; 2011)، (Vacha & Barunik; 2012).

3 - عرض وطلب البترول:

شهدت السوق البترولية تحولات مهمة منذ نشأتها، وتبرز أهميتها لما نجد لها علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي، وتزداد حقيقة الوعي بهذا المورد الاقتصادي الطاقوي، الذي لم يحدث في أي صناعة في العالم من التغيرات الجذرية يمثل ما حدث في صناعته.

تجاوز سعر البترول خلال فترة مضت 100 \$/ب، ليؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الخام للدول المصدرة، بسبب ذلك الدعم الهائل من العملة الصعبة لخزائنها. أما فيما يخص المرونة، فلقد كان لها دورا في إبراز أثر تغير أسعار البترول على الناتج الخام العالمي، فقدر البنك الدولي بأنه إذا ارتفع البرميل بـ 10 دولارات تؤثر بعد سنة على انخفاض النمو بـ 3 %. مما لا شك فيه أن الأسعار الحالية ما قبل 2014 أمر غير متوقع لأي من أطراف السوق البترولية، حيث أن هذا الارتفاع يفسره الطلب المتزايد مدعوما بنمو اقتصادي عالمي قوي في آسيا ودول

¹ - حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص 68.

- باقي العالم، وكذلك بسبب الأزمات البترولية في نيجيريا ، إيران والعراق وحتى ليبيا. ما يلاحظ خلال الدراسة، بان السوق البترولية¹ العالمية محكومة بالعرض و الطلب اللذان يتأثران بـ:
- زيادة الطلب العالمي، أكبر مما كان متوقعا بالذات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند؛.
 - كان من المتوقع أن تزداد الكمية المطروحة في السوق بحسب تقرير الأوبك وكذا من روسيا وبحر القزوين وغرب إفريقيا والعراق وليبيا...
 - حالة الأسواق المالية وعلاقتها بالأسواق البترولية العالمية خاصة وان المضاربين يساهمون في ارتفاع وانخفاض الأسعار.
 - الأوضاع السياسية والأمنية ومشاكل لدى الشركات البترولية الكبرى.
- تجمع التقارير والبيانات والبحوث والدراسات أن التقلبات الحاصلة في أسعار البترول تعود اجمالاً الى عدة عوامل هي:
- الطلب البترولي
 - العرض البترولي
 - المضاربة
 - العوامل الجيوسياسية والبيئية (الطبيعية)
 - الاحتياطي البترولي والاكتشافات
 - الطاقة الجديدة والمتجددة(الاكتشافات)
- يرجع التقلب في أسعار البترول إلى التحكم في السوق البترولية من طرف كارتلات متعددة. في فترات تاريخ الأسعار ولم يتأكد إلى حد الساعة أن المنافسة التامة الشفافة سادت يوماً ما السوق، إثر هذا حلل بعض الاقتصاديين الأسعار على مبادئ اعتمدها من بينهم :

1- "أطروحة Taki Rifai, Jean Marie Chevalier Nicolas Sarkis

2- أطروحة Jean Masseron

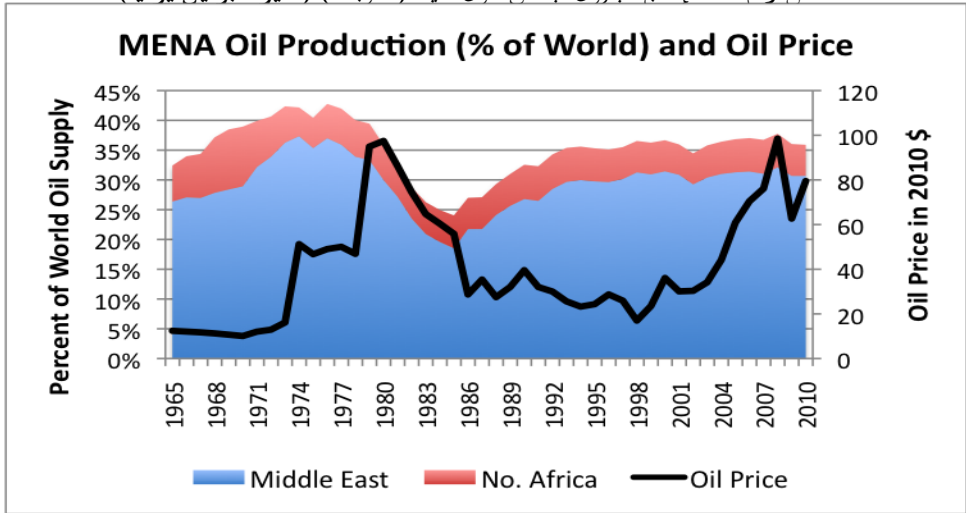
- للسوق البترولية خصائص منها: ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري، سوق الكارتل، سوق التكامل، عدم مرونة الطلب في المدى القصير، التأثير بالأسواق الأخرى المتصلة بها، و الازدياد المطرد للطاقة.¹

3- أطروحة André Girand

Xavier Boy de la tour¹.

يمكن القول إن ارتفاع أسعار البترول إلى هذه الحدود وفي أي وقت مضى ليس له ما يبرره من حيث الاعتبارات الفنية والاقتصادية حسب 2014 وما قبل، بل إنه نتيجة تضافر عدة عوامل تحدث في أوقات متقاربة مؤثرة على قانون السوق. يجمع الكل على إدراك الدور الإيجابي، الذي قامت به ومازالت تقوم منظمة الأوبك بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص من أجل طمأننة السوق والدول. في فكري ولحد الساعة ارتفاع الأسعار غنيمة وهبة الله لنا، جعل من الدول المنتجة والتي كانت تعيش الأزمات تخرج من وطأة الديون ولكن يغيب عنها الحكم الرشيد لهذه الثروات. في خضم هذه المساعي، رفعت الجزائر كباقي دول المنظمة المنتجة في ظل التقلبات الأخيرة إنتاجها إلى ما يزيد عن 1.200.000 ب/ي بحسب الحصص المقدرة لها من أجل ضبط السوق وهذا بيان عن حجم الإنتاج البترولي لدول الأوبك:

الشكل رقم 02: إنتاج البترول لبعض دول المينا (الأوبك) (مليون برميل يوميا)



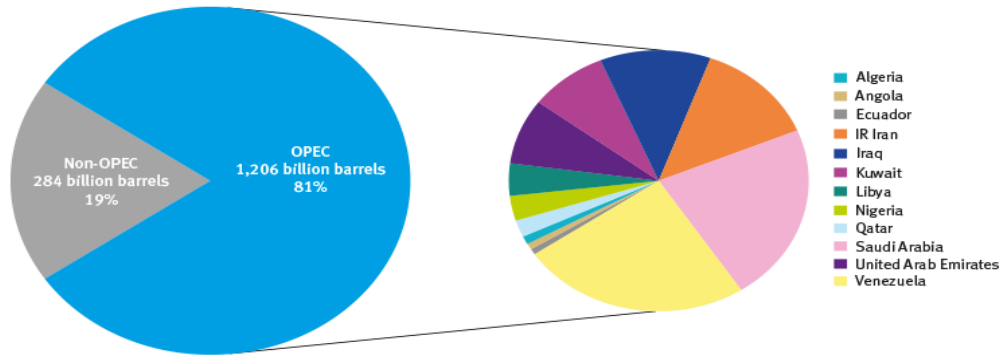
Source : ourfiniteworld.com, Consulté le 07/02/2015

¹-Yaici.F, A propos des prix des hydrocarbures entrant que ressource naturelles non renouvelables, Revue Les Cahiers du CREAD N° 52/2000, pp.27-45

تأتي أهمية تركيز الدول على استقرار السوق البترولية الدولية من خلال توازن العرض والطلب باعتبارها عاملي تحديد الأسعار، والعمل على توفير الإمدادات والتعاون الوثيق مع الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء. يأتي هذا في ظرف تتخلله بيانات وأرقام حول الإمكانيات الإنتاجية المحققة فعلا والاكتشافات الحاصلة. هذا البيان يشير إلى الاكتشافات والاحتياطي¹ المؤكد لدول الأوبك باعتبارها منظمة دولية فاعلة في السوق البترولية، والجزائر عضو مهم في إحداث القرارات رغم حجم مساهمتها في المنظمة والعالم ككل.

الشكل رقم 03: مساهمة الأوبك في حصة الاحتياطي البترولي العالمي 2013

OPEC share of world crude oil reserves, 2013



OPEC proven crude oil reserves, at end of 2013 (billion barrels, OPEC share)

Venezuela	298.4	24.7%	Iraq	144.2	12.0%	Libya	48.4	4.0%	Algeria	12.2	1.0%
Saudi Arabia	265.8	22.0%	Kuwait	101.5	8.4%	Nigeria	37.1	3.1%	Angola	9.0	0.7%
IR Iran	157.8	13.1%	UAE	97.8	8.1%	Qatar	25.2	2.1%	Ecuador	8.8	0.7%

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2014.

Source : OPEC ; Annual Statistical Bulletin 2014

1-3 - العرض البترولي:

إضافة إلى ما تم تناوله في جزئية التعريف بالعرض في عموم الاقتصاد، فإن تعريف العرض البترولي تعددت وفق البحوث المهمة به. ويعرف بأنه " الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق من أجل تبادلها"²

- أنواع الاحتياطات البترولية: الاحتياطي المؤكد، الاحتياطي المحتمل والاحتياطي غير المكتشف¹

- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 2.115

أظهرت أحداث العقدتين الآخريتين، "أولا مدى تأثير الطلب على البترول واستهلاكه بالتغير في الأسعار وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في الدول الصناعية، وثانيا أن العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات"². وعليه يستخلص مجموعة عوامل تحدد العرض العالمي للبترول وهي:

- الإمكانات المتاحة في حقول البترول وسياسة الدول المنتجة
- الحاجات المحلية الإنمائية للدول المنتجة والحاجة لفوائض مالية
- الطلب العالمي
- سعر البترول السائد أو الجاري
- المخزون الاستراتيجي.

كثرت التوقعات، إلا أنه من الصعب التنبؤ بالعرض خاصة وأن العالم يعرف تكنولوجيا جديدة للطاقة التي تشير إلى تبخر نوع من قوة الدول المنتجة للبترول وظروف نمو اقتصادي متذبذبة لدى دول العالم (منطقة الأورو، الولايات المتحدة الأمريكية،...). يقدر بعض الباحثين أن هذه الوضعية هي التي تدفع بالمنظمة إلى لجوئها لتحديد سقف الإنتاج أو زيادته، على أن يترك السعر لقانون العرض والطلب مع وضع سعر مرجعي ذي علاقة بسقف الإنتاج المقرر. هذا التنبؤ يقود إلى علاقة بين العنصرين التاليين :



كم من مرة عمدت منظمة الأوبك إلى خفض إنتاجها أو عزمها ذلك، وهذا محاولة لإيقاف انخفاض الأسعار الذي يضر بإيرادات البلدان هذه، وبالتالي نموها، في الوقت الذي يعرف فيه الطلب الحالي مرونة منخفضة، أي ليس هناك مجال لاختيار بديل له في ضوء الجهود والاجتهادات من الدول المستهلكة، لإيجاد بدائل طاقة وترشيد استهلاك المنتجات البترولية بأقصى قدر وجهد ممكنين. يصبح الطلب مرتفع المرونة، إذا أمكن للدول الاستهلاكية التحول عنه، إلى استهلاك سلع بديلة أخرى أو أرخص نسبيا، وهذا هو الدرس الذي يجب أن تفهمه الدول المنتجة ومنها الجزائر.

يبقى العرض والطلب على المدى الطويل في السوق البترولية من المحركات الأساسية لتغيرات الأسعار في المستقبل كما أن السعر العادل يبقى في حكم وإستراتيجية العرض والنطاق العملي اتجاه السوق من طرف الأوبك. فإذا كانت مرونة العرض خارج الأوبك غير متغيرة وعرض الأوبك يمكن أن يلبي الطلب الإضافي فهذا يدعو الأوبك أن ترفع عرضها في السوق إلى ما يقدر بـ 6% إضافية بما يضمن سعر¹ 30\$/ب في 2030. عموما يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المجهودات والعوامل في مقدمتها الطلب.

تعتبر الطاقة الإنتاجية محركا أساسيا في القدرة على عرض كميات معينة، فرغم الاحتياطات المكتشفة وخاصة عند دول الأوبك وبالضبط عند دول الخليج العربي أكثر مما عند الأخرى، إلا أنها تبقى مرهونة بالقدرة الإنتاجية المتاحة والممكنة، وما القدرة على رفع العرض العالمي إلا عن طريق دعم الاستثمارات الموجهة لعملية التنقيب والتنمية التي تشمل إمكانيات الإنتاج والاعتماد على التقدم التكنولوجي في دالة الإنتاج البترولي.

لسياسات الدول، موقعا في تحديد العرض ومدى حاجتها للبترودولار، مواجهة بذلك الاستهلاك المحلي والطلب عليه، مدعمة خزائنها من المال للحاجة الحالية والمستقبلية وفي هذا نجد ما يعرف بسقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بالحصص.

تم التوقع بأن أسعار البترول تبقى مرتفعة في العقد الحالي أو ترتفع قليلا مما يساهم في زيادة الحجم الاقتصادي والمالي للأوبك. وإذا ما تم تتبع أسعار معادن وسلع أخرى نجدها كلها ارتفعت في سوقها، فالبترول ليس السلعة الطبيعية الوحيدة التي ارتفعت منذ 2003، فلقد انتقلت عدوى ارتفاع أسعار المواد الأولية إلى معظم المواد الخام الأخرى... مثل الكوتشوك، الكوبالت، الذهب و القصدير² بنسب عالية، كما حدث في أزومات سابقة، هذا يؤكد على أن هناك عوامل مشتركة تحرك هذه الموارد المعدنية في الاتجاه نفسه بنسب مختلفة، وكشاهد نجد ارتفاع "مؤشر CRB بـ 11%"³. لكن في بداية 2015، عرف سعر البترول والطلب والعرض منحي آخر.

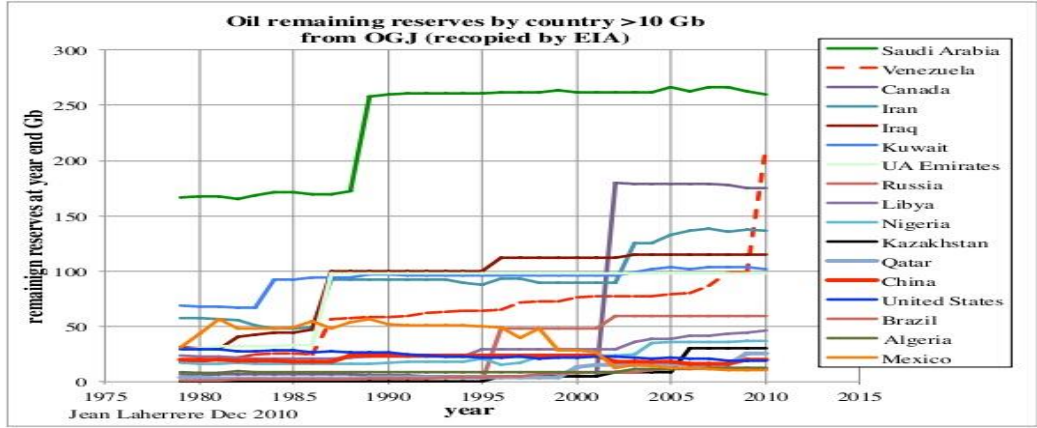
1- OCDE ,Rapport annuel 2005.

1- عبد الخالق فاروق (2002)، النفط والأموال العربية في الخارج، طباعة حدائق المعادي، ص:20.

1- Noyen.C(2005), Baisse du Dollar et forte hausse des cours du pétrole, Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre, p.481

الدول المنتجة خارج الأوبك يمثل إنتاجها 62 % من الإنتاج العالمي، حيث تظهر بعض الدراسات، أن نمو إنتاجها عرف منذ مدة استقرار في غياب طاقات إنتاجية غير مستغلة لديها. بيد أنه في البلدان العربية، في كل مرة يتم اكتشاف موقع بترولي جديد، رغم أن التقديرات الحالية لقيمة الطاقة الإنتاجية العالمية غير المستغلة بأقل من 0.5 مليون برميل، حيث البيان أسفله يقدم ملامح الاحتياط لمواقع من العالم من بينها دول المينا:

الشكل رقم 4: الاحتياطي البترولي العالمي 1975-2010



Source: De Sosa.L, **OPEC quotas and crude oil production**,

<http://www.theoil Drum.com/node/7363> 2011, Consulté le 17/03/2015

منذ 1970، عرفت "دالة عرض البترول"¹، تطورا إلى ما يقارب مستوى الطلب عليه و"لكل منطقة نصيبها من الإنتاج، فحصة الشرق الأوسط وصلت إلى 40%، في فترة الأزميتين البتروليتين السابقتين، قبل أن تصل إلى 20% في سنة 1984، ثم بدأ يعاود الصعود أما حصة أمريكا الشمالية انخفضت من 32 إلى 19% بين السنتين 1979 و 1987 على التوالي. حصة الاتحاد السوفيتي سابقا ارتفعت من 15% إلى 22% لتعود إلى 10%، أما أمريكا الوسطى والجنوبية فخفضت حصتها من 14 إلى 10%، أما فيما يخص إفريقيا فقد تراوحت في حدود 10% في سنة 1999 أين كانت 74,1 ب/ي وحصة الأوبك كانت 42 %"².

2- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص:121.

3- إحصائيات عن تقارير AIE و OPEC

بينت الوكالة الدولية للطاقة في تقرير (World Energy Outlook 2000) الفرق الكبير بين إمكانات

العرض بين مجموعتين:

- دول الأوبك.

- الدول خارج الأوبك.

وقامت بتسمية دول الأوبك بأنها "The Swing Producer" أي المنتج الذي يضمن ويؤمن المطابقة، بين العرض الكلي والطلب الكلي. يتأثر العرض البترولي بعوامل مختلفة وأولها الطاقة الإنتاجية أي أن الإنتاج العالمي للبترول هو محدود وسقفه الكفاءة الإنتاجية الممكنة والمتواجدة.

إن مستوى العرض العالمي الحالي، يساهم بقدر كبير في نمو الاقتصاديات، خاصة دول الأوبك، فالكمل يعرف مدى التغير في الأسعار الحاصل منذ 2002 إلى اليوم مما ساهم بقدر كبير في تحسين إيرادات هذه الدول - الجزائر مثلاً-. النمو الحاصل في هذه المدة كان ومازال استثنائياً، حيث بلغ مستوى نمو دول منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما "يزيد عن 5,6 % سنوياً (2003-2004)"¹ وهو الأحسن نسبة إلى نهاية سنة 2014، وهو الأعلى مستوى في العشر الأخيرة كما بلغ معدل النمو بالنسبة للفرد على مدار السنتين 3,5 %، وهذه الإيرادات الناتجة عن بيع العرض بالأسعار المعروفة في هذه المدة إلى خفض البطالة بسبب فرص العمل الممنوحة.

التجربة التاريخية تؤكد أن بلدان منظمة الأوبك، تدرك بالفعل الأهمية المعقودة عليها عالمياً في ضبط العرض أكثر من الباقي، وما يبرز قوتها في التحكم في قراراتها مدة ثلاثة أشهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عندما حافظت على نفس العرض على الرغم من انهيار الأسعار إلى نحو 18 \$/ب، وقد وعدت برفع حجم إنتاجها ودعم عرضها في السوق بما يوازي الطلب العالمي.

للعرض البترولي إيجابيات على الدول المنتجة، فهي بهذا حققت فوائض مالية كبيرة من عائداتها البترولية وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي نواتجها المحلية هذا سينعكس على النمو الاقتصادي لها، بسبب المستويات القياسية

3- تقرير البنك الدولي، 2005، ص 112.

للأسعار الحالية بعد أن مرت عدة دول بعجوزات كبيرة فاستدانت. هذا لا ينفي أن الدول المستهلكة لم تحقق فوائضا.

ارتفاع سعر البترول يرفع من مداخيل البلد المنتج، فيدعم سياساته الإصلاحية المعتمدة، كما يعزز لديه الرغبة في رفع حصصه الإنتاجية، وبهذا دعم العرض البترولي. إذ أن للبترول دورا هاما في الحياة الاقتصادية العربية (الجزائر) على الخصوص، فهو محرك الاقتصاد والداعم للأنشطة المختلفة. تساهم العائدات البترولية الناتجة عن العرض المباع بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. تشكل الموارد الأساسية لموازنات البلدان المنتجة التي استطاعت تكوين الهياكل والبنية الأساسية التحتية لاقتصادياتها ومرافقها العامة وإحداث صناعات بترو كيميائية وغذائية وربما مصانع نووية كإيران.

ولقد استحباب العرض العالمي للزيادة في الطلب بدرجة كبيرة خلال عامي 2003 و2004 فبينما "ارتفع الطلب بمقدار 1,86 مليون ب/ي في عام 2003 عن مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 2,4 % فإن العرض ارتفع بمقدار 3,04 مليون ب/ي في 2003 من مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 4% وقدر مستوى العرض عن مستوى الطلب خلال 2004 حوالي 540 ألف ب/ي وارتفع بمقدار 3,36 مليون ب/ي عن مستواه في العام السابق بمعدل نمو 4,2% في حين ارتفع الطلب بمقدار 2,67 مليون ب/ي وبمعدل نمو بلغ 3,3%¹.

يرتبط إنتاج البترول وعرضه بعوامل اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية، ويفسر هذا الارتباط تذبذب إنتاج الأقطار العربية من البترول خلال العقدين الماضيين حيث زاد من 18 مليون ب/ي عام 1973 إلى 22 مليون عام 1979 ثم انخفض ليصل إلى 18,4 مليون ب/ي عام 1995. بلغ الإنتاج العربي من البترول بعد عشرية من السنة السالفة الذكر حدود 26.111.746 مليون ب/ي ونظرا لبعض الاختلالات في الأسواق الدولية والظروف التي عاشتها السواق العلمية فلقد هبط الإنتاج هذا إلى ما دون عام 2005 ليصل إلى 24.8 مليون ب/ي عام 2010. تشير بعض التقارير العربية إلى أن الإمداد البترولي بلغ عام 2013 ما يقارب 36 مليون ب/ي منخفضا عن عام 2012 بنسبة قدرها 1.9%. هذا الظرف الدولي جعل منظمة الأوبك تراقب السواق البترولية ملتزمة ضمينا بإمداد السوق بإنتاج وفق حاجته مؤثرا ذلك على استقرار

1- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، التقرير العربي الاستراتيجي 2004-2005

نوعي في الأسعار. جاء هذا الوضع الأخير في ظرف عالمي للنمو متباطئ مما اثر بدوره على الطلب العالمي. إلا أن هذا لم يلغي التوجه التنموي لبعض الدول مما صنع تحفيزا جزئيا للطلب ليصل في عام 2013 وبالأخص في نهايته إلى 90.9 مليون ب/ي.

في سنة 2005 بلغ مجموع المبيعات البترولية لدول الأوبك "حوالي 700 مليار دولار هذا ما يبرز أن زيادة الأسعار وارتفاعها كان له تأثيرات إيجابية كبرى على الاقتصاديات المنتجة، فزادت في الإنفاق والادخار معا، ومنها من سعى إلى التخلص من المديونية كالجزائر. نمت الاقتصاديات المصدرة للبترول سنويا بنسبة 7% في فترة 2003-2005 مقارنة بـ 4% فقط في الفترة 1999-2002، بسبب القرارات الاستثمارية الصائبة الجديدة والتي تكاد متنوعة، مع بقاء المؤشرات التضخمية معتدلة وعدم ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، كما كان يحصل في الماضي القريب. فقد استطاعت أكثرية الدول المنتجة معالجة موضوعي عجز الميزان التجاري والموازنة عبر سياسات مناسبة ذات أهداف مركزة في حين الوقت مضى بقينا ندور في حلقة الاستهلاك وفقظ¹.

في موضوع الجزائر، عرفت الفترة التي رافقت الأزمة المالية 2008 تناقص في القيمة المضافة لقطاع المحروقات إجمالا وفي قطاع البترول على الخصوص رغم تحسن المستوى العام لمتوسط سعر البترول مقارنة بعام 2007 (من 74.95 دولار للبرميل - 99.97 دولار للبرميل). فرغم تراجع الصادرات البترولية الجزائرية إلى أن كان هناك تحسنا في العائد البترولي للجزائر، حيث وصل انخفاض مبيعات البترول إلى ما نسبته 9.8% . حسب تقرير بنك الجزائر لعام 2008، فإن التوسع الاقتصادي الحاصل في الجزائر كان مستقرا بوثيرة 2.4 % ويعود هذا إلى الارتباط الوثيق بالأداء المحقق عن قطاع المحروقات والذي يعتبر المحدد الرئيس لوزنه الراجح في إجمالي الناتج المحلي الخام حيث بلغ خلال عشرية كاملة إلى ما يقارب 44%. للإشارة أن أسعار البترول انخفضت نتيجة للأزمة المالية الدولية إلا أنه كان للجزائر حظ في بيع عرضها البترولي والحصول على فوائض مالية مهمة إلى غاية 2014 ليعرف السداسي الأول من 2015 تراجعا مخيفا في أسعار البترول مما هز القرارات الاستثمارية الحكومية والتوجهات الاقتصادية للبلد. وبالفعل حسب التقرير نفسه، فإن للصدمة الخارجية الحاصلة في هذا الوقت بين تبعية الاقتصاد الجزائري إلى صادرات المحروقات حيث سقوط أسعار هذه المنتجات على القدرة الادخارية. كما أن الحسابات الخارجية تأثرت بشكل كبير بالتقلب في أسعار البترول بفائض الحساب الجاري الخارجي لم يصل إلى 2 مليار

2- الأوبك، تقرير الأمين العام الثاني و الثلاثون، 2005، ص 85.

دولار في الفصل الأخير من سنة 2008. وهذا بيان رقمي حول الانتاج البترولي والصادرات الفعلية للجزائر في ظل الديناميكية الحاصلة في السوق الدولية والتوجه الأداء الاقتصادي الكلي للبلد.

الجدول رقم 01: التغير الحاصل في إنتاج وتصدير البترول الجزائري 2000-2012

الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج مليون طن	41	41	46	55	59	63	64	64	61	57	56	55	51
الصادرات مليار دولار	8	7	8	11	16	23	28	31	38	22	30	41	39

المصدر: الورقة القطرية للجزائر، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 21- 23 ديسمبر 2014، ص ص 50-67.

وتعتبر سنة 2013 من أهم المحطات الاقتصادية المتأثرة بالطلب على البترول حيث فقد القطاع ما يقارب 30 % من مساهمته في القيمة المضافة للبلد مقارنة بعشرية سبقت (نسب التراجع: 3.4%/2012-5.5%/2013). تعود أهم أسباب انخفاض الطلب العالمي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وبدوره أثر على العرض فالصادرات. وصل سعر البترول في تقدير متوسطه السنوي لعام 2013 إلى 109.55 دولار/البرميل اقل ب 02 دولار/البرميل عن سنة 2012. توقع التقرير أن إجمالي إنتاج البترول في الجزائر سيرتفع من نحو 1.875 مليون برميل يوميا في عام 2012 إلى 1.908 مليون برميل يوميا في عام 2016 بفضل المشاريع الجديدة والتي يقع معظمها في حوض بركين، في حين حذر التقرير من أن انخفاض الإنتاج بشكل مطرد بعد ذلك ليصل إلى نحو 1.753 مليون برميل في عام 2022 إذا لم تحقق استكشافات جديدة. تحتل الجزائر المرتبة التاسعة حول إنتاج البترول في الأوبك، بإنتاج متوسط يقارب 1.200.000 برميل يوميا في حين جاءت المملكة السعودية في المرتبة الأولى بأزيد من 10 مليون برميل يوميا والكويت في المرتبة الثانية ب 2.84 مليون برميل يوميا. وفي ظل أحدث تراجع للإمدادات تضخ الأوبك دون الإنتاج المستهدف للأعضاء إجمالا البالغ 30 مليون برميل يوميا للمرة الأولى منذ تطبيق هذا الهدف في جانفي 2012. وتراجعت مداخل الجزائر من البترول ب 7.09 بالمائة في ظرف الأشهر الثمانية الماضية، إلى 44.07 مليار دولار.

2-3- الطلب البترولي:

عالميا، يتأثر الطلب على البترول وفق عدة أبحاث ودراسات أكاديمية بعدد من المتغيرات منها:

- النشاط الاقتصادي العالمي وحجمه.
- شكل وتوزيع النشاطات الاقتصادية.
- التطور التكنولوجي وخاصة في قطاع البترول.
- أسعار السلع المنافسة للبترول والسياسات الضريبية الخاصة به؛

تثبت العديد من الدراسات، بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، أقل كفاءة من تلك الصناعية في موضوع النمو، رغم الاعتماد والتركيز على هذه الموارد-البترول خصوصا- نجدها تدور في حلقة مفرغة بعيدة عن حلقات نمو أقاليم عالمية أخرى التي تستهلك ما يبيع لها من بترول.

إن الاستهلاك العالمي للطاقة عموما والبترول خصوصا منذ بداية القرن المنصرم، تركز في الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والتي قدرت بـ 20 مليون طن أي ما قيمة 5% من السوق. ليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي عرفت تزايدا ونموا في الطلب على البترول، بل عديدة هي البلدان قد تدخل في عوامل استثنائية في هذا الطلب، أما العوامل العامة بنحد:

- التطور السكاني وتزايدده.
- الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبعض البلدان.
- الأسعار.
- المناخ والظروف الجيوسياسية.

من المحددات المعروفة للطلب حالة المخزون الأمريكي من البترول، فإذا كان مستواه مرتفعاً، فقد تلجأ هذه الدولة إلى استعمال نصيب منه، موقفة بذلك تزايد الطلب في السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع الأسعار في أحسن تقدير على المدى القصير. كما يلعب المناخ دورا هاما لا يمكن إهماله، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للطاقة-البترول- تدفئة البيوت والمصانع وغيرها. هذا لا يعني أنه في الصيف لا تكون هناك زيادة في الاستهلاك، فغالبية الأفراد يكونون في عطلة هذا ما يدفعهم إلى استهلاك أكثر مشتقات بترولية نتيجة أسفارهم وتنقلاتهم.

يؤثر الطلب على البترول على مستوى السعر، عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجمه، بحيث ينتقل منحى الطلب لأعلى. الطلب في موضوع البترول أنواع كما يلي :

- الطلب على البترول بغرض الاستهلاك.
- الطلب بغرض المضاربة.
- الطلب الكمي على البترول الخام.
- الطلب النوعي أي المنتجات البترولية.

إن مرونة الطلب على البترول شبه معدومة في المدى القصير والمتوسط. وعلى هذا الأساس، فإن مرونة الطلب على المنتجات البترولية، وبالتالي على البترول الخام تبقى ضعيفة إلى حد ما " غير أن بعض الدول الغربية تحاول رفع أسعار بعض المنتجات البترولية، للحد من زيادة استهلاكها كالبينزين مثلاً، والارتفاع الحاد في أسعار البنزين، قد تؤدي تدريجياً إلى الحد من استهلاك هذا المنتج، بحيث يقلل من وسائل النقل الخصوصية وذلك إلى الحد الأدنى ويزيد من الكفاءة العامة لوسائل النقل الأخرى"¹.

إن البحث في موضوع مرونة الطلب، يعطي تبريرات من منطلق أنواع البترول، حيث البترول الخام متنوع، فمنه الخفيف والثقيل، وغيره من الأنواع المختلفة، وعليه فإما "أن يكون طلب عام على مختلف الأنواع، وبالتالي تكون مرونة البترول الخام واحدة، أو يكون لكل نوع من أنواع الخام مرونة خاصة به وذلك لمعرفة الطلب منه"². الغرض من المرونة تحديد حساسية الطلب إلى تغيرات السعر، فهو جامد أو غير مرن عندما لا يستجيب للتغيرات في الأسعار والعكس كذلك صحيح، حيث أن مرونته تكون كبيرة في بداية استغلاله.

تدرس العديد من الدول في الوقت الحاضر إمكانية التخفيض من استهلاك البترول. رغم هذا كله، فالطلب يتزايد يوماً بعد يوم، مما جعل توازنه مع العرض غير محقق لحد ما، حيث أن الطلب العالمي أصبح يزداد بوتيرة أكثر سرعة مما كان متوقعاً مؤثراً بذلك على السوق. يريد بهذا تبيان وجود عوامل ظرفية وهيكلية تزامنت

¹ فاضل الجبلي وعدنان الجنابي (1980)، سياسات الإنتاج والتسعير المثلي، الطاقة في الوطن العربي الجزء الثالث منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الكويت، ص33.

² - محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص: 161.

في أوقات واحدة مؤثرة على الطلب، العرض والأسعار ولا يستبعد تأثير الطلب البتروli العالمي على النمو الاقتصادي العالمي، فقد فسرت العلاقة "بالمعادلة الرياضية، معبرة عن النمو الاقتصادي مقحمة التقدم التكنولوجي:

$$Y = (K, A L)$$

فسرت هذه النظرية مدى تطور الحياة الإنسانية مع التطور التكنولوجي وقد لقيت النظرية النيوكلاسيكية صعوبة في تفسير انخفاض النمو الاقتصادي عام 1973. وباقتحام الطاقة الملازمة للتقدم التكنولوجي فقد نجد بعض التفسيرات للنمو في العلاقة التالية:

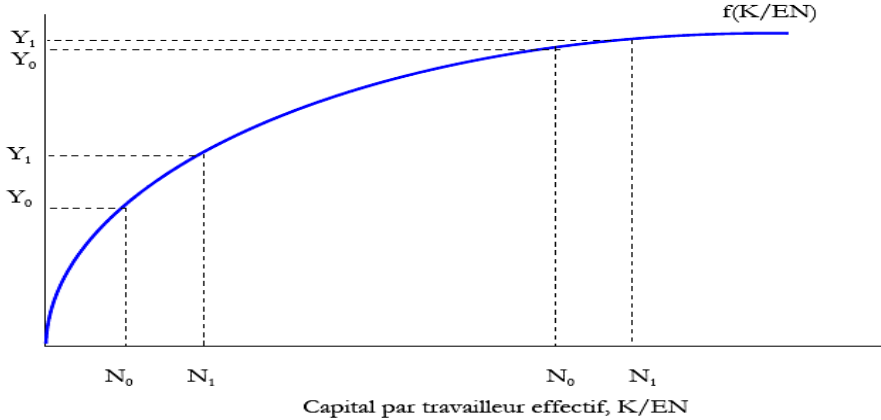
$$Y = (K, E L)$$

$$(Y = \text{الناتج}, K = \text{رأس المال}, L = \text{العمل}, E = \text{الطاقة})$$

هذه العلاقة الرياضية مبنية على أساس أن كل إنسان يحتاج إلى الطاقة وبما أن البترول يلعب الدور الكبير فهذا سيدعم الطلب عليه¹. وهذا الشكل يفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة في عمومها والبترول على الخصوص

الشكل رقم 04: منحنى علاقة النمو الاقتصادي بالطاقة

Production par travailleur Y/EN



Source: Blanchard.O & Cohen.D, Macroéconomie, Ed. Pearson Education 3^{ème} Éd, 2004, p.217

¹ -Blanchard.O & D.Cohen.D, op.cit, p.115

لقد تضاعف الطلب عدة مرات فبينما كان في حدود "20 مليون ب/ي سنة 1960"¹. ارتفع إلى الضعف عندما ارتفعت الأسعار سنة 1973 فكان 41 مليون برميل يوميا"²، كما وصل في سنة 1979 إلى "51 برميل يوميا"³، وحسب وكالة الطاقة الدولية وصل الاستهلاك في سنة 1988 إلى ما يقارب 51 مليون ب/ي، أما عام 2010 بلغ حدود 86 مليون ب/ي. المعروف أن ما وراء أزمة أسعار البترول عوامل عدة منها بروز الطلب المفاجئ والمتزايد عليه من أطراف معينة، مثل الهند والصين مما أحدث هزة في الأسواق منذ 2004 وزاد من حدة المنافسة على الإمدادات بين عمالقة المستهلكين. أكد مكتب الإحصاءات الحكومي الصيني لوزارة، أن الإمدادات لمصافي الصين زادت بـ 17.2 منذ بداية 2004 مقارنة بعام 2003. وزادت الصين من البترول الخام نحو 40 % (2003/2004) أما في الهند فقد توقعت مؤسسة البترول الهندية الحكومية نمو وارداتها بـ 11% في 2004-2005 مع ارتفاع الطلب بـ 4% تقريبا. ومن الواجب عدم إهمال الدور الذي تلعبه "السياسات وأولويات الدول المصدرة الرئيسية والمستوردة وكذا الأزمات غير المنتظرة أو الاضطرابات السياسية"¹، في سياق متابعة موضوع العرض المحفز من طرف الطلب.

إن الحاجة إلى دعم النمو الاقتصادي ضرورة وضرورة الطلب على البترول لا مفر منها. تضاعف الاستهلاك هذا خلال الفترة 1985-2005، والذي "كان في سنة 1985 يقدر بـ 3811 ب/ي أما 2005 فوصل إلى 8060 ألف ب/ي"⁴، وبلغ عام 2010 ما قدره 84 مليون ب/ي. بعد عامين ونظرا لحال التوقعات الحاصلة في السوق الدولية، فإن منظمة الأوبك تنبأت بتحقيق في نهاية 2013، طلبا يقارب 0.9 مليون ب/ي. وقد ارتبط التقلب الحاصل بالطلب بذلك الانخفاض المحقق في معدلات النمو العالمية. واختلفت نسب الطلب عليه بحسب الأقاليم الاقتصادية مثل دول المينا و الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والهند والصين. من موجودات السوق البترولية التي يلتقيان عندها العرض والطلب، سعر البترول. فلقد عرف خلال 2013 استقرارا نسبيا رغم

¹ -Chapelle.J, Géographie économique du pétrole, Tome 1, Edition Technip Paris 1968, p12.

² -Dabbagh.M, Fact and Folklore about the current oil and their stability, OPEC Bulletin N° 4 May 1988, p14.

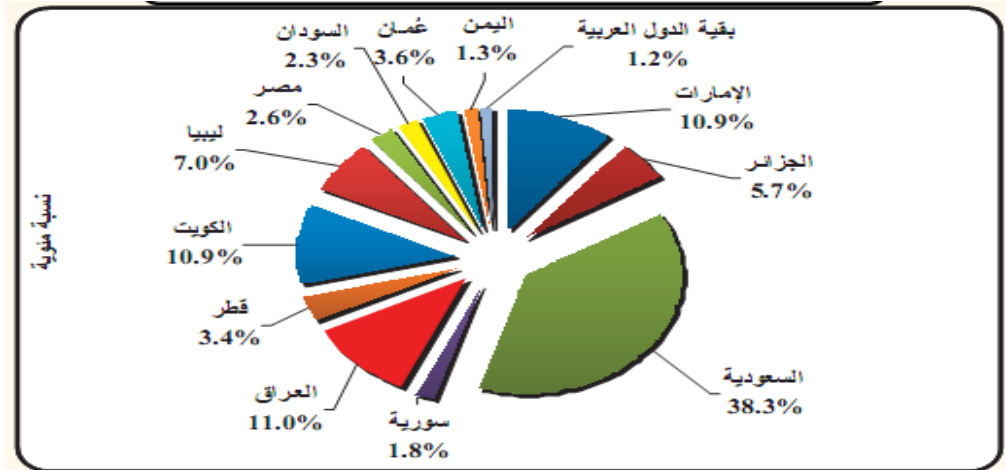
³ الهيئة المصرية العامة للبترول (1983)، المدخل إلى صناعة البترول، فيفري 1983، ص83.

¹-Sarkis.N, Prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat, La revue Problèmes économiques N° 2586 du 14 Octobre 1998, p.28

⁴-British Petroleum, Rapport annuel, juillet, 2005

الانخفاض الطفيف المقروء بعد أربع سنوات والذي بقي في هذه الفترة يتراوح فوق 100 دولار/ب، وتشير مجمل الدراسات والقراءات الإحصائية أن تحدد مستويات أسعار البترول العالمية في هذه الفترة بالتحديد كان نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة في أن واحد. المهم في هذا أنها تجتمع في أساسيات السوق من عرض وطلب على غرار أسباب أخرى قرارات منظمة الأوبك والتطورات الجيوسياسية والتعافي الاقتصادي العالمي والأداء البترولي الأمريكي وحركة أسعار الصرف وخاصة الدولار. ترافق الطلب العالمي والإقليمي لنشاط إنتاجي متقلب لدول مهمة القطاع البترولي من بينها الدول العربية كما يشير إليه هذا البيان.

الشكل رقم 05: الإنتاج البترولي للدول العربية 2012



المصدر: الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السبع والثلاثين، 2011، ص194.

بعض التقديرات توضح أن بلدان OCDE، تمثل المستهلك الرئيسي للبترول في العالم إلى ما يقارب 60 % من الطلب العالمي. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المحرك الرئيسي، فطلب الشمال الأمريكي من البنزين يمثل حوالي 39% من الاستهلاك العالمي خارج دول أوروبا. أما الصين فالتطورات الحادثة بها منذ مدة ومتواصلة فهي الداعم الرئيسي في النمو الاقتصادي والاستهلاك البترولي أكثر من 26% في ثلاث السنوات الأخيرة، فحسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة عرف الطلب العالمي للبترول تزايداً. هذا التطور الملاحظ في التغيير في الطلب العالمي ناتج عن عدة أسباب وظواهر هي:

- النمو الاقتصادي العالمي الذي ما فتئ يتزايد منذ خروجه عن تلك الأزميتين البتروليتين؛

- الكثافة الطاقوية، فلاستهلاك العالمي الكلي للطاقة الأولية المعبر عنها بالبترول نسبة إلى كل وحدة حجم الدخل المحلي الإجمالي العالمي، انخفضت منذ 1971 إلى غاية اليوم بوتيرة متوسطة 1,1 % في السنة (WEO 2000)، تحت تأثير ارتفاع الأسعار، التطور التقني والتشوه الهيكلي للنشاط الاقتصادي؛

- حصة استهلاك البترول من مجموع الاستهلاكات الطاقوية فقد كانت 49% في 1971، و41% 1997 لدور الأسعار في عملية الاستهلاك، مقارنة مع أسعار الطاقات البديلة. أضف إلى صعوبة إحلال طاقات بديلة للبترول، مثل الصناعات البتروكيميائية، النقل، ما بين 1971 و1997 حصة البترول من الاستهلاك بلغت 94% و96% على التوالي في النقل وانخفضت من 22% إلى 9% في إنتاج الكهرباء ومن 35% إلى 27% في الصناعة و38% إلى 26% في باقي القطاعات (WEO 2000).

تساهم الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 68% في نمو الطلب، وقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاكها من البترول، سيفوق الذي يستهلكه دول الأوبك في 2020 ومن العوامل المساعدة على هذا التطور الاستهلاكي لدى هذه البلدان: النمو القوي، التطور الصناعي، النمو السكاني وكذا مصادر الطاقة المتاحة والوفرة.

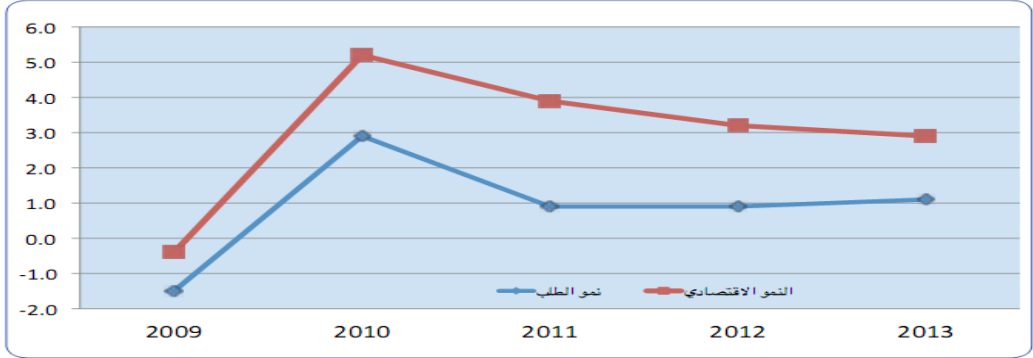
قد تكون دول آسيا أكثر استهلاكاً بالنسبة لهذه الدول إذا ما واصلت النهج الحالي في النمو الاقتصادي بـ 3,7% بيد أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سينخفض لديها الاستهلاك، " فرغم الديناميكية الاقتصادية المحصل عليها والمقدر بـ 3% في السنة إلى غاية 2020، فاستهلاك الطاقة في هذه المنطقة، لن يزيد عن 1,6% في السنة ¹."

برزت دول مهمة في الاقتصاد العالمي وتحقيقها لمعدلات نمو عالية دفعها إلى زيادة طلبها الذي يستدعي حفز العرض، فهل ستضمن الاحتياطات العالمية الطلب العالمي رغم " الأهمية الحقيقية لاحتياطي الخليج. مجموع الاحتياطات العالمية الحالية 2004 المؤكدة قدرت بـ 1200 مليار برميل، أي ما يقارب الضعف ما كانت عليه في

¹-Appert.O, Les évolutions mondiales du secteur énergétique à l'horizon 2020, Revue Problèmes économiques N° 2724 du 15 Août 2001, p14-19.

سنوات السبعينات و 60 % من البترول موجود في الخليج الفارسي¹. والبيان التالي يبين علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على البترول وفق تغيرات أسعاره:

الشكل رقم 06: ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل نمو الطلب على البترول 2009-2013



المصدر: الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، 2013، ص36.

من جهة عرض المحروقات إلى غاية 2020 سيركز الإنتاج البترولي على دول الأوبك. استهلاك المحروقات سيعاود الانطلاق بقوة نحو الارتفاع. نمو الاستهلاك العالمي سيركز لدى الدول الناشئة، زيادة استهلاكهم لوحدهم إلى غاية 2010 سيتمص ما يساوي الإنتاج الحالي للمملكة العربية السعودية. وبهذا يبقى "البترول أول طاقة في التنمية، تنامي العولمة الاقتصادية سيدفع بقوة نحو زيادة الاستهلاك لدى النقل، دائما يبقى تابعا للبترول"².

في ثانيا العرض والطلب أدرجت عوامل ومؤثرات ومحددات منها ما عرف ومنها ما لا يمكن توقعه، فقد تحدث حربا لم تكن في الحسبان تؤثر على السوق أو قد تحدث التفجيرات في مراكز إنتاجية يكون لها دور في ارتفاع الأسعار. خذ على ذلك مثال الانفجار الذي حدث في مصنع سكيكدة³، فهو لم يكن ليقع ولكنه حدث وعلى إثر هذا تحدث وزير الطاقة والمناجم في جريدة الوطن يوم 27 أوت 2006 عند قيامه بحملة تفتيشية "مؤكد

¹ -Yergin.D , Pétrole pourquoi les prix n'arrêtent pas de flamber Revue Courrier international n° 704 du 29 Avril au 05 Mai 2004, p36-38.

²-Radanne.P, Une chronique de l'économie de pétrole sur un siècle 1960-2060, Problèmes économiques N° 2847 du 17 Mars 2004, pp.29-35

³- وقع انفجار بمصنع سكيكدة يوم 19 جانفي 2004 قدرت الخسارة بـ 800 ألف مليون دولار.

الارتفاع المتواصل للأسعار في الوضع الحالي دون الأخذ في الحسبان ارتفاع جنوبي آخر قد يكون بسبب الحصار الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على إيران. خذ مثالا على ذلك ما حدث في ظل الأزمة المالية لعام 2008، إذ أن الطلب العالمي شهد تغيرات مذهلة في ديناميكياته على المستوى الدولي فلقد "سجل الطلب العالمي على النفط نموا سلبيا لفترتين متتاليتين، وهي المرة الأولى التي يشهد الطلب العالمي نموا سالباً منذ فترة الثمانيات"¹ (صدمة الطلب الإيجابية 2004-2006 وصدمة الطلب السلبية 2008-2009).

الأزمة البترولية الحالية مغايرة لتلك الحادثة في 1973 و1979. فالأسعار في أول أزمة ارتفعت بـ 160% أما في الثانية بحوالي 108% أما منذ عام 2002 فارتفعت بـ 169% ولو حسبنا المدة التي دامت فيها الأزمات نجد الأولى حدثت وقيمت 9 أشهر، أما الثانية 10 أشهر والحالية، فأشهرها لم تتوقف منذ 2002. أهم شيء مميّز في الأزمات الثلاث، فالأولتين سببها العرض البترولي، أما الحالية فسببها الطلب، ومنه البوصلة البترولية تحولت ولا يمكن تكهن نوع الأزمات، التي قد تضرب اقتصادات العالم مستقبلا ومن أي قطاع بالضبط وكيف سيؤثر. حسب ما تشير إليه بعض المنظمات المتخصصة على صفحة موقع أخبار العربية، لا تزال أساسيات أسواق البترول الخام العالمية بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن. حيث تجاوز فائض العرض في الربع الأول من عام 2015 بـ 2.0 مليون برميل/يومياً مقارنة بـ 2014، حيث ما يقرب من نصفها وجدت طريقها إلى مخزون البترول الخام في الولايات المتحدة والصين. على الرغم من الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب، ارتفعت أسعار خام برنت من 60 دولاراً في بداية مارس إلى 67 دولاراً في أبريل 2015.

أن أسعار العقود المستقبلية (الآجلة) أعلى من الأسعار الفورية، في منحى أسعار البترول الثلاثة القياسية - برنت في أوروبا، غرب تكساس الوسيط في الولايات المتحدة وعمان في الشرق الأوسط - هناك حافز مالي لاستمرار تخزين البترول الخام. لكن تدفق البترول الخام إلى الخزانات من المتوقع أن يتباطأ قريباً، حيث إن الطلب القوي من المتوقع أن يشدد التوازن من الآن فصاعداً. حيث من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للبترول بنحو ثلاثة ملايين برميل في اليوم. هذا الارتفاع سيسهم بصورة كبيرة في استيعاب فائض البترول الخام. لقد قام عديد

1- كريستوف آلسوب وفنوح بسام، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 135، 2010، ص 28.

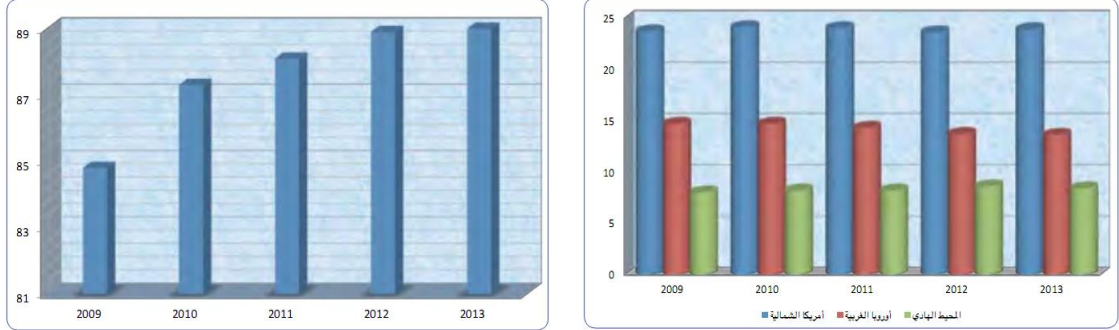
من المنظمات المعنية - أوبك، وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة - ودور المعرفة، بمعاينة قراءاتها وتصحيح توقعاتها السابقة لنمو الطلب العالمي على البترول في النصف الأول من العام، في الوقت الحاضر، ترى هذه المنظمات أن يرتفع الطلب بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم في المتوسط في عام 2015. الأسواق تحت ضغط قوي من ارتفاع فائض الإمدادات، مع ذلك لا تزال أسعار البترول قوية وجميع منحنيات البترول القياسية في حالة اللاستقرار والتغير كما تشير اليه هذه المعطيات، حيث الطلب العالمي عرف بتغيرات وانحرافات إحصائية تشير إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التغير في الطلب على البترول 2013-2009

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الطلب العالمي	84.8	87.3	88.1	88.9	88.9
التغير في الطلب م ب/ي	1.3-	2.5	0.8	0.8	1.0
نسبة التغير	1.5-	2.9	0.9	0.9	1.1

ما يشير إلى أن الأسواق الحالية متخمة بالإمدادات، في الوقت نفسه يظهر أيضا أن المضاربين يتوقعون نقصا في الإمدادات في المستقبل. على ما يبدو أن قوة الأسعار تغذيها توقعات بأن الأسعار المنخفضة ستؤثر بدرجة كافية في المعروض من خارج دول أوبك، وخاصة الولايات المتحدة، ما قد يؤدي إلى خفض الفائض الحالي وسط تزايد الطلب على البترول. حسب الأوبك بحلول عام 2019 ستظل إمدادات خامها والتي تبلغ 28.7 مليون برميل يوميا أقل من 2014، ولن يبدأ الطلب على بترول المنظمة في الارتفاع إلا بعد 2018 و 2019 ليصل إلى حوالي 40 مليون برميل بحلول 2040. وأشارت المنظمة، أن التقنيات الجديدة والأقل تكلفة في استخراج الخام المحكم والنفط الرملي ستضمن نموا كليا نسبته 6% سنويا وستسهم بنسبة 45% من النمو في إنتاج الطاقة حتى 2035، مضيفا أن التكنولوجيا المطورة وعمليات الاستكشاف الناجحة والاستخراج المعزز من حقول قائمة كلها عوامل مكنت العالم من زيادة قاعدة مواردها إلى مستويات تفوق توقعات السنوات الماضية.

الشكل رقم 07: الطلب على البترول عالميا وحسب منطقة الدول الصناعية



المصدر: الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، 2013، ص: 39-41

4- خاتمة:

تظهر التقارير بأنه يقع على كاهل المجموعة المصدرة للبترول القدر الأكبر من المسؤولية في ترشيد الإنتاج ورفع كفاءة وضمان امتداد عمره إلى أطول ما يمكن، و في ظل تحول السوق العالمية للبترول - كما هو متوقع - إلى سوق بائع مما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية للمصدرين في المستقبل المنظور، بأنه على هذه الدول تفادي المنافسة التصديرية، محافظة على تدني الأسعار. كما أن المضاربة ستؤثر على الطلب، حيث تؤدي إلى زيادة حجمه، بحيث ينتقل منحى الطلب إلى أعلى بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع وقد ظهرت المضاربة في سوق البترول منذ منتصف الثمانينات.

ومن نتائج الدراسات المتاحة أن الطلب العالمي، سوف ينمو مستقبلا وبذلك سيرتفع الاستهلاك العالمي ويقابله دراسات للعرض (الإنتاج). علما، أن دراسات الدول الغربية تقدر احتياجات العالمية من البترول ثم تقوم بتقرير الإنتاج المتاح خارج دول الأوبك، لكي تنتهي بما يبقى على الأوبك كلاعب دور المنتج المكمل. يرى المحللون أن البترول سيبقى لفترة طويلة قادمة واحد من المؤثرات الأساسية في الاقتصاد العالمي، وذلك لمكانته الإستراتيجية في معظم الحياة الإنسانية فهو يعمل على الحفاظ على توازن السوق الدولي. معظم الدراسات حول البترول وبخاصة على الطلب العالمي دائما تأخذ منظمة الأوبك كمرجع قرار وحزم في دعم موازنة العرض (الإنتاج البترولي) والطلب، فالأوبك تبقى مؤثرة وأداة غير قابلة للتعويض حاليا لاستقرار وموازنة الأسواق. والبلدان المستهلكة الكبرى، تؤثر في السوق من خلال تغير خزينها البترولي الاستراتيجي أو من خلال طلبها البترولي.

تظهر تقارير عدة عن منظمات دولية مختصة، بأن الطلب العالمي سيرتفع على البترول بنحو الثلثين خلال الأعوام الثلاثين المقبلة بالموازاة مع واقع الاكتشافات البترولية لدول مهمة على الصعيد الدولي وفي إطار معدلات الاستهلاك المتزايدة. لهذا يستنتج، بأن النمو الاقتصادي له علاقة وطيدة مع معادلة الطلب والعرض على البترول، وإذا ما تم التطرق إلى الأسواق كالبورصات، فأن دقة السيناريوهات على جودة المعلومات والبيانات التي تدخل في بنائها وعلى سلامة التحليل المنهجي المستخدم فيها، يلعب دورا هاما في توجيه الطلب والذي يقود بدوره إلى العرض.

إن أغلب الدراسات المتاحة تؤكد أنه على الرغم من تلك الجهود فإن الطلب العالمي على البترول سوف يستمر في الارتفاع وإنه سوق يظل يحتل مركز الصدارة بين باقي مصادر الطاقة رغم تكثيف عمليات البحث والتطوير ومروها في آن واحد مع الإنتاج البترولي. وليس الطلب لوحده له مجمل هذه النتائج، بل العرض يتمتع مثله بعناصر اليقظة والمتابعة والتحليل لكافة العناصر المساهمة في صناعة الفوارق.

المراجع:

باللغة العربية:

المؤلفات:

- عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، طباعة حدائق المعادي، 2002.
- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،
- محمد العمر، السوق: الطلب والعرض، www.cba.edu.kw/reyadh/104/supply_demand.coc،
- يعقوب علي جانقي و محمد الجاك أحمد، مبادئ الاقتصاد، www.researchgate.net

الأوراق البحثية:

- كريستوف آلسوب وفتوح بسلام، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 135، 2010.

المذكرات:

- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009.

التقارير:

- الأوبك، تقرير الأمين العام الثاني و الثلاثون ، 2005
- الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون ،2013،
- الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثين ،2011،
- الورقة القطرية للجزائر، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، 23/21 ديسمبر 2014.
- تقرير البنك الدولي، 2005
- فاضل الجبلي وعدنان الجنابي، سياسات الإنتاج والتسعير المثلي، الطاقة في الوطن العربي الجزء الثالث منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الكويت، 1980.
- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، التقرير العربي الاستراتيجي 2004-2005.
- الهيئة المصرية العامة للبترول، المدخل إلى صناعة البترول، فيفري 1983.

باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

- Blanchard.O & Cohen.D, Macroéconomie, Edition Pearson Education 3ème Éd, 2004.
- Chapelle.J, Géographie économique du pétrole, Tome 1, Edition Technip Paris,1968.
- De Sosa.L, OPEC quotas and crude oil production, <http://www.theoil Drum.com/node/7363>,2011
- Yaici.F, A propos des prix des hydrocarbures entrant que ressource naturelles non *renouvelables*, Revue Les Cahiers du CREAD N° 52, 2000.

Articles :

- Appert.O, Les évolutions mondiales du secteur énergétique à l'horizon 2020, Revue Problèmes économiques N° 2724 du 15 Août 2008.
- Noyen.C, Baisse du Dollar et forte hausse des cours du pétrole, Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre 2005.
- Radanne.P, Une chronique de l'économie de pétrole sur un siècle 1960-2060, Problèmes économiques N° 2847 du 17 Mai 2004.
- Sakis.N, Prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat, La revue Problèmes économiques N° 2586 du 14 Octobre 1998.
- Yergin.D, Pétrole pourquoi les prix n'arrêtent pas de flamber, Revue Courrier international n° 704 du 29 Avril au 05 Mai 2004.

Rapports :

- British Petroleum, Rapport annuel, juillet 2005.
- Dabagh.M(1988), Fact and Folklore about the current oil and their stability, OPEC Bulletin N° 4 May, p14.
- OCDE , Rapport annuel , 2005.
- OPEC ; Annual Statistical Bulletin, 2014.